

# TD

الأمم المتحدة

Distr.  
LIMITED

TD/TIMBER.3/L.4  
17 March 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على اتفاق يخلف الاتفاق  
الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤  
الجزء الثالث  
جنيف، ٢٧ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥

إعداد اتفاق يخلف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤  
ورقة عمل نهائية أسفر عنها الجزء الثاني من المؤتمر

## الديباجة

إن الأطراف في هذا الاتفاق،

(أ) إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد؛ وإلى البرنامج المتكامل للسلع الأساسية؛ والشراكة الجديدة من أجل التنمية؛ وروح ساو باولو وتوافق آراء ساو باولو اللذين اعتمدهما مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر؛

(ب) واذ تشير أيضاً إلى الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٨٣، والاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤، واذ تنوه بأعمال المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية وإنجازاتها منذ إنشائها، بما في ذلك وضع استراتيجية لتحقيق التجارة الدولية في الأخشاب الاستوائية من مصادر مدارة إدارة مستدامة،

(ج) واذ تشير كذلك إلى إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة التنفيذ اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وما يرتبط به من إقامة الشراكة التعاونية المعنية بالغابات التي تشترك المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية فيها كعضو، [وكذلك إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، وبيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانوناً المتعلق بتحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة،] والفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ بالصيغة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

[ج) مكرراً واذ تسلّم بأن للأعضاء، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردهم وفقاً لسياساتهم البيئية، وهم مسؤولون عن ضمان أن لا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتهم أو سيطرتهم أضراراً لبيئة دول أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتهم الوطنية، على النحو المبين في المبدأ ١ (أ) من بيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانوناً المتعلق بتحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة؛]

(د) واذ تسلّم بأهمية الأخشاب والتجارة المتصلة بها لاقتصادات البلدان المنتجة للأخشاب؛

(هـ) واذ تسلّم أيضاً بأهمية الفوائد المتعددة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي توفرها الغابات، بما في ذلك [الأخشاب ومنتجات الأخشاب،] منتجات الغابات من غير الأخشاب والخدمات التكنولوجية على الصعد المحلية والوطنية والعالمية، وفي هذا السياق إسهام الإدارة المستدامة للغابات في التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

(و) واذ تسلّم كذلك بالحاجة إلى تعزيز وتطبيق معايير مقارنة ومؤشرات لإدارة المستدامة للغابات بوصفها أدوات هامة لقيام جميع الأعضاء بتقييم ورصد وتعزيز التقدم نحو التنمية المستدامة لغاباتهم؛

(ز) *وإذ تأخذ في الحسبان الصلات بين تجارة الأخشاب الاستوائية والسوق الدولية للأخشاب والاقتصاد العالمي الأوسع نطاقاً والحاجة إلى اعتماد منظور عالمي من أجل تحسين الشفافية في سوق الأخشاب الدولية؛*

(ح) *وإذ تعيد تأكيد التزامها بالتحرك بأقصى سرعة ممكنة في اتجاه أن تأتي صادرات الأخشاب ومنتجات الأخشاب الاستوائية من مصادر مدارة إدارة مستدامة، [هدف المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية لعام ٢٠٠٠،] وتشير على إنشاء صندوق شراكة بالي؛*

(ط) *وإذ تشير إلى التعهد الذي أعلنته البلدان المستهلكة الأعضاء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بأن تواصل أو تنجز الإدارة المستدامة لغاباتها؛*

(ي) *وإذ تلاحظ دور كل من الإدارة السليمة ووجود ترتيبات واضحة تتعلق بجيازة الأرض والتنسيق فيما بين القطاعات في تحقيق إدارة مستدامة للغابات وإيجاد صادرات من الأخشاب تكون مصادرها قانونية؛*

(ك) *وإذ تسلّم بأهمية التعاون فيما بين الأعضاء، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما في ذلك المجتمعات [الشعوب] الأصلية و/أو المجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة في تعزيز إدارة الغابات بأسلوب مستدام؛*

(ل) *وإذ تسلّم أيضاً بأهمية هذا التعاون لعملية تحسين إنفاذ القوانين البيئية وتعزيز التجارة من الأخشاب المقطوعة بصورة قانونية؛*

(م) *وإذ تلاحظ أن تعزيز قدرة المجتمعات [الشعوب] الأصلية [و/أو] والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات، بمن في ذلك مالكو ومديرو الغابات، يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف هذا الاتفاق؛*

(ن) *وإذ تلاحظ أيضاً الحاجة إلى تحسين مستوى المعيشة وأوضاع العمل في قطاع الغابات، على أن توضع في الاعتبار المبادئ المعترف بها دولياً بشأن هذه الأمور؛*

[ن) مكرراً *وإذ تسلّم بحقوق الشعوب الأصلية والعمال، بما يتفق مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.*]

(س) *وإذ تلاحظ أن الأخشاب هي مادة خام تتسم بالكفاءة من حيث الطاقة ومتجددة ورفيقة بالبيئة بالمقارنة مع المنتجات المنافسة؛*

(ع) *وإذ تسلّم بفوائد أسعار السوق التي تعكس تكاليف الإدارة المستدامة للغابات؛]*

[ع مكرراً] وإذ تسلّم أيضاً بالحاجة إلى زيادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات، [بما في ذلك عن طريق إعادة استثمار العائدات المتحصلة من الغابات]؛ [إعادة استثمار العائدات المتحصلة من التجارة في الأخشاب في الغابات]؛

ملاحظة: أعربت بعض الوفود عن رغبتها في دمج الفقرتين (ع) و(ع) مكرراً.

(ف) وإذ تضع في الحسبان الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً المنتجة للأخشاب الاستوائية.

## الفصل الأول - الأهداف

### المادة ١

#### الأهداف

[إذ تسلّم بأن للأعضاء وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردهم وفقاً لسياساتهم البيئية، وهم مسؤولون عن ضمان أن لا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتهم أو سيطرتهم أضراراً لبيئة دول أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتهم الوطنية، على النحو المبين في المبدأ ١ (أ) من بيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانوناً المتعلق بتحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة؛] فإن أهداف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ٢٠٠٥ (ويشار إليه فيما يلي باسم "هذا الاتفاق") هي تعزيز توسيع وتنوع التجارة الدولية في الأخشاب الاستوائية المتأتية من غابات مدارة بأسلوب مستدام [والمقنونة بصورة قانونية] و[الإدارة المستدامة للغابات الاستوائية] [المنتجة للأخشاب] [مع مراعاة إسهام منتجات الغابات من غير الأخشاب والخدمات الإيكولوجية في الإدارة المستدامة للغابات] و[

ملاحظة: لم يتم بعد الاتفاق على ترتيب هذين البندين.

(أ) [تعزيز الإدارة المستدامة للغابات المنتجة للأخشاب الاستوائية، [مع مراعاة إسهام منتجات الغابات من غير الأخشاب والخدمات الإيكولوجية في الإدارة المستدامة للغابات]؛ و[

(ب) [دعم قدرة الأعضاء على تنفيذ الاستراتيجيات التي تحقق زيادة في الدخل عن طريق توسيع وتنوع التجارة في الأخشاب ومنتجات الأخشاب الاستوائية] و[منتجات الغابات من غير الأخشاب المتأتية من مصادر مدارة بأسلوب مستدام و[عن طريق تقييم] الخدمات الإيكولوجية المتأتية من الغابات الاستوائية المدارة بأسلوب مستدام]؛ [

عن طريق:

- أ) توفير إطار فعال للتشاور والتعاون الدولي ورسم السياسات فيما بين جميع الأعضاء فيما يتعلق بجميع الجوانب المتصلة بالاقتصاد العالمي للأخشاب؛
- ب) توفير محفل للتشاور لتشجيع الممارسات غير التمييزية في تجارة الأخشاب؛
- ج) الإسهام في عملية التنمية المستدامة؛
- د) تعزيز قدرة الأعضاء على تنفيذ استراتيجيات لتحقيق صادرات الأخشاب الاستوائية ومنتجات الأخشاب من مصادر مدارة بأسلوب مستدام؛
- هـ) التشجيع على فهم الظروف الهيكلية للأسواق الدولية؛ بما في ذلك الاتجاهات الطويلة الأجل في الاستهلاك والإنتاج، والعوامل المؤثرة على الوصول إلى الأسواق، ورغبات المستهلكين وأسعار الاستهلاك، والظروف المؤدية إلى أسعار تعكس تكاليف الإدارة المستدامة للغابات؛
- و) تعزيز ودعم البحث والتطوير بقصد تحسين إدارة الغابات والكفاءة في استخدام الأخشاب وقدرة منتجات الأخشاب على منافسة منتجات المواد الأخرى إلى جانب زيادة القدرة على حفظ وتحسين قيمة الموارد الأخرى للغابات الاستوائية المنتجة للأخشاب؛
- ز) استحداث آليات لتوفير ما يلزم من موارد مالية جديدة إضافية وخبرة لتحسين قدرات البلدان الأعضاء المنتجة على بلوغ أهداف هذا الاتفاق، والمساهمة في هذه الآليات؛
- ح) تحسين المعلومات المتعلقة بالأسواق وتشجيع تقاسم المعلومات المتعلقة بالسوق الدولية للأخشاب بغية ضمان المزيد من الشفافية ومعلومات أفضل عن الاتجاهات السوقية، ويشمل ذلك جمع وتصنيف ونشر البيانات المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالأنواع التي يتم الاتجار فيها؛
- ط) تعزيز زيادة ومواصلة تجهيز الأخشاب الاستوائية المتأتية من مصادر مستدامة لدى الأعضاء المنتجين بغية النهوض بتصنيعها وبالتالي زيادة ما تحققه من فرص عمل وحاصلات صادرات؛
- ي) تشجيع الأعضاء على دعم وتطوير أنشطة إعادة تشجير غابات الأخشاب الاستوائية المستخدمة في الأغراض الصناعية، وأنشطة إدارة الغابات فضلا عن استعادة وإصلاح أراضي الغابات المتدهورة، مع المراعاة الواجبة لمصالح المجتمعات المحلية المعتمدة على موارد الغابات؛
- ك) تحسين تسويق وتوزيع صادرات الأخشاب الاستوائية [ومنتجات الغابات الاستوائية] [ومنتجات الأخشاب] المتأتية من مصادر مدارة بأسلوب مستدام والمقطوعة بصورة قانونية، بما في ذلك تعزيز توعية المستهلكين [وتشجيع تقاسم المعلومات بشأن الآليات الطوعية الخاصة القائمة على الأسواق]؛

ل) تعزيز قدرة الأعضاء على جمع وتجهيز ونشر إحصاءات بشأن تجارهم في الأخشاب ومعلومات بشأن الإدارة المستدامة لغاباتهم الاستوائية؛

م) تشجيع الأعضاء على وضع سياسات وطنية تهدف إلى الاستفادة المستدامة من الغابات المنتجة للأخشاب و[مواردها الجينية] وحفظها وإلى الحفاظ على التوازن الإيكولوجي] وتعزيز إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات والإدارة السليمة لتحقيق هذا الغرض؛

[م) مكرراً- تعزيز قدرة الأعضاء على [التصدي لقطع الأخشاب الاستوائية بصورة غير قانونية وما يتصل بذلك من تجارة في تلك الأخشاب، ويشمل ذلك] تحسين إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات والإدارة السليمة [وتبادل البيانات الإحصائية بشأن التجارة]؛]

[م) ثالثاً- تعزيز إصدار الشهادات الخاصة بالغابات المنتجة للأخشاب الاستوائية؛]

ن) تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات ونقلها وتشجيع التعاون التقني من أجل تنفيذ أهداف هذا الاتفاق، بما في هذا تحقيق ذلك بأحكام وشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما تتفق عليه الأطراف المعنية؛

س) تعزيز فهم إسهام منتجات الغابات من غير الأخشاب والخدمات الإيكولوجية في الإدارة المستدامة للغابات الاستوائية والتعاون مع المؤسسات المعنية والعمليات المؤدية لهذا الغرض؛

ع) تشجيع الأعضاء على الاعتراف بدور المجتمعات [الشعوب] الأصلية والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات ووضع استراتيجيات لتعزيز قدرة هذه المجتمعات على الإدارة المستدامة للغابات المنتجة للأخشاب الاستوائية؛

ف) تحديد القضايا الجديدة والناشئة ذات الصلة والتصدي لها.

## الفصل الثاني - التعاريف

### المادة ٢

#### التعاريف

لأغراض هذا الاتفاق:

[١- تعني "الأخشاب الاستوائية" الأخشاب [الاستوائية غير الصنوبرية] [للاستخدامات الصناعية] [للاستخدامات التجارية]، التي تنمو أو يجري إنتاجها في البلدان الواقعة بين مدار السرطان ومدار الجدي ]، والتي يقتصر المجال الطبيعي لتوزيعها على هذه الحدود الجغرافية]. [ويشمل المصطلح الكتل الجذعية، والأخشاب المنشورة، وأفرخ القشرة الزينية، والأخشاب الألواح، والأخشاب الهيكلية المصنوع هندسياً] والأخشاب

الرقائقي [والأثاث]]. وهذا التعريف يغطي أيضاً الخشب الرقائقي، ومنتجات الألواح والخشب المصنع هندسياً الذي يشمل إلى حد ما أحشاباً صنوبرية [من أصل استوائي؛]

**نص بديل للفقرة ١ -** تعني "الأخشاب الاستوائية" الأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية للاستخدامات الصناعية، التي تنمو أو يتم إنتاجها في البلدان الواقعة بين مدار السرطان ومدار الجدي. ويشمل المصطلح الكتل الجذعية، والأخشاب المنشورة، وأفرخ القشرة الزينية والخشب الرقائقي. ويغطي هذا التعريف أيضاً الخشب الرقائقي الذي يشمل إلى حد ما أحشاباً صنوبرية من أصل استوائي؛

[٢ - تعني "زيادة التجهيز" تحويل الكتل الجذعية إلى منتجات خشبية أولية ومنتجات شبه تامة الصنع، ومنتجات تامة الصنع [مصنوعة بكاملها تماماً أو بكاملها تقريباً من الأخشاب الاستوائية]؛ [وتحويل المنتجات الغابية الأخرى لإعطائها قيمة مضافة؛]

[٢ - ثالثاً - [يحدد المقصود من] "الإدارة المستدامة للغابات" وفقاً للمبادئ التوجيهية التقنية للمنظمة المعنية؛] هي عملية إدارة الغابات بأسلوب يرمي إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف المحددة بوضوح للإدارة فيما يتعلق بإنتاج تدفق مستمر من المنتجات والخدمات الغابية المرغوب فيها دون إحداث تخفيض لا موجب له في القيمة الأصلية والإنتاجية المستقبلية للغابات ودون إحداث آثار غير مرغوب فيها على البيئة المادية والاجتماعية؛]

[٢ - رابعاً - تعني "منتجات الغابات من غير الأخشاب" السلع التي يرجع أصلها الأحيائي إلى غير الأخشاب والتي تُستمد من الغابات، [الأراضي المشجرة الأخرى والأشجار الواقعة خارج الغابات] [فيما عدا الموارد الجينية؛]

٣ - يعني "العضو" إحدى الحكومات أو الجماعة الأوروبية أو أي منظمة أخرى [أو منظمة معنية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي] من المنظمات المشار إليها في المادة ٥ التي وافقت على الالتزام بهذا الاتفاق سواء سري مفعوله بصفة مؤقتة أو نهائية؛

٤ - يعني "العضو المنتج" أي بلد واقع بين مدار السرطان ومدار الجدي ويتمتع [بموارد الغابات الاستوائية] [بغابات استوائية] [و/أو] يكون مصدرًا [صافياً] للأخشاب الاستوائية من حيث [الحجم] [القيمة] ويكون مدرجاً في المرفق ألف ويصبح طرفاً في هذا الاتفاق، أو أي بلد يتمتع [بموارد الغابات الاستوائية] [بغابات استوائية] [و/أو] يكون مصدرًا [صافياً] للأخشاب الاستوائية من حيث [الحجم] [القيمة] وغير مدرج فيه ويصبح طرفاً في هذا الاتفاق [ويعلن المجلس، بموافقة ذلك البلد، أنه عضو منتج؛]

٥ - يعني "العضو المستهلك" أي [بلد] [عضو] مستورد [صاف] للأخشاب الاستوائية مدرج في المرفق باء ويصبح طرفاً في هذا الاتفاق، أو أي [بلد] [عضو] مستورد [صاف] للأخشاب الاستوائية غير مدرج فيه ويصبح طرفاً في هذا الاتفاق، [ويعلن المجلس، بموافقة ذلك [البلد] [العضو]، أنه عضو مستهلك؛]

٥ مكرراً- يعني "العضو المستهلك النامي" أي عضو مستهلك بالتعريف الوارد في الفقرة ٥ من هذه المادة يعتبر اقتصاده وفقاً لتصنيف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) من الاقتصادات المنخفضة الدخل أو الاقتصادات المتوسطة الدخل؛]

٦- تعني "المنظمة" المنظمة الدولية [للأخشاب] [للغابات] الاستوائية المنشأة وفقاً للمادة ٣؛

٧- يعني "المجلس" المجلس الدولي [للأخشاب] [للغابات] الاستوائية المنشأ وفقاً للمادة ٦؛

٨- يعني "التصويت [الخاص]" تصويتاً يتطلب ما لا يقل عن ثلثي الأصوات التي يديها الأعضاء المنتجون الحاضرون والمشاركون في التصويت وما لا يقل عن [٦٠] في المائة من الأصوات التي يديها الأعضاء المستهلكون الحاضرون والمشاركون في التصويت، محسوبة كلا على حدة، بشرط أن يديها هذه الأصوات ما لا يقل عن نصف الأعضاء المنتجين الحاضرين والتصويت والمصوتين، وما لا يقل عن نصف الأعضاء المستهلكين الحاضرين والمصوتين؛]

٩- يعني "تصويت الأغلبية البسيطة الموزعة" التصويت الذي يتطلب أكثر من نصف الأصوات التي يديها الأعضاء المنتجون الحاضرون والمشاركون في التصويت وأكثر من نصف الأصوات التي يديها الأعضاء المستهلكون الحاضرون والمشاركون في التصويت، محسوبة كلا على حدة؛]

١٠- تعني "فترة السنتين المالية" الفترة من ١ كانون الثاني/يناير لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر على مدى فترة السنتين؛

١١- تعني "العملات القابلة للاستخدام الحر" اليورو والين الياباني والجنه الاسترليني والفرنك السويسري ودولار الولايات المتحدة وأي عملة أخرى تعينها من حين إلى آخر منظمة نقدية دولية مختصة باعتبارها عملة شائعة الاستخدام فعلاً لسداد مدفوعات في الصفقات الدولية ويجري تداولها على نطاق واسع في أسواق الصرف الرئيسية.

١٢- [لأغراض حساب توزيع الأصوات بمقتضى الفقرة ٢(ب) من هذه المادة تعني "موارد [الغابات الاستوائية]" الغابات غير الصنوبرية المنتجة العريضة الأوراق حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة. (الفقرة ٤ من المادة ١٠)].

### الفصل الثالث - التنظيم والإدارة

#### المادة ٣

#### مقر وهيكل المنظمة الدولية [للأخشاب] [للغابات] الاستوائية

١- تبقى المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، التي أنشئت بموجب الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٨٣، قائمة لأغراض تطبيق أحكام هذا الاتفاق والإشراف على تنفيذه.

- ٢- تؤدي المنظمة عملها عن طريق المجلس المنشأ بموجب المادة ٦، [وعن طريق اللجان والمهينات الفرعية الأخرى المشار إليها في المادة ٢٦] والمدير التنفيذي والموظفين.
- ٣- يكون مكان مقر المنظمة في جميع الأوقات في إقليم أحد الأعضاء.
- ٤- يكون مقر المنظمة في مدينة يوكوهاما، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك [بتصويت خاص].
- [٤ مكرراً-] [تنشأ] [يجوز أن تُنشأ] مكاتب إقليمية [في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أو أي منطقة أخرى] إذا قرر المجلس ذلك بتصويت خاص].

#### المادة ٤

##### عضوية المنظمة

تكون هناك فئتان من الأعضاء في المنظمة، هما:

(أ) العضو المنتج؛

(ب) العضو المستهلك.

#### المادة ٥

##### عضوية المنظمات المعنية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي

١- تفسر أي إشارة في هذا الاتفاق إلى "الحكومات" على أنها تشمل الجماعة الأوروبية وأي منظمة أخرى معنية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي ذات مسؤولية مماثلة فيما يتعلق بالتفاوض على اتفاقات دولية وعقدها وتنفيذها، ولا سيما الاتفاقات السلعية. وبناء عليه، فإن أي إشارة ترد في هذا الاتفاق إلى التوقيع أو التصديق أو القبول أو الموافقة، أو إلى الإخطار بالتطبيق المؤقت أو إلى الانضمام، يجب أن تفسر، في حالة هذه المنظمات، على أنها تتضمن إشارة إلى التوقيع أو التصديق أو القبول أو الموافقة، أو إلى الإخطار بالتطبيق المؤقت أو إلى الانضمام من جانب هذه المنظمات.

[١ مكرراً-] عند توقيع أو تصديق أو موافقة الجماعة الأوروبية على هذا الاتفاق أو انضمامها إليه بالأصالة عن نفسها أو بالنيابة عن الدول الأعضاء فيها، لا يجوز لأي دولة عضو في الجماعة التوقيع أو التصديق أو الموافقة على هذا الاتفاق أو الانضمام إليه بصورة فردية.]

٢- يكون للمنظمات المعنية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي المذكورة، في حالة التصويت على مسائل تقع في نطاق اختصاصها، عدد من الأصوات يساوي مجموع عدد الأصوات المخصصة للدول الأعضاء فيها وفقاً للمادة ١٠. وفي مثل هذه الحالات، لا يحق للدول الأعضاء في المنظمات المعنية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي المذكورة أن تمارس حقوقها في التصويت بصورة فردية.

## الفصل الرابع - المجلس الدولي للأخشاب الاستوائية

### المادة ٦

#### تكوين المجلس الدولي للأخشاب الاستوائية

- ١- السلطة العليا للمنظمة هي المجلس الدولي للأخشاب الاستوائية الذي يتكون من جميع أعضاء المنظمة.
- ٢- يُمثّل كل عضو في المجلس بممثل واحد، ويجوز له أن يعين ممثلين مناوبين ومستشارين لحضور دورات المجلس.
- ٣- يُخوّل الممثل المناوب سلطة التصرف والتصويت نيابة عن الممثل أثناء غيابه أو في ظروف خاصة.

### المادة ٧

#### سلطات المجلس ووظائفه

يتولى المجلس ممارسة كل ما يلزم من سلطات لتنفيذ أحكام هذا الاتفاق، ويقوم بكل ما يقتضيه ذلك من وظائف أو يرتب لأمر القيام بها. وبصورة خاصة، يقوم المجلس بما يلي:

- ١- يعتمد المجلس [بتصويت خاص]، ما يكون ضروريا من القواعد والأنظمة لتنفيذ أحكام هذا الاتفاق وما يكون متفقاً معه، بما في ذلك نظامه الداخلي والقواعد المالية للمنظمة والنظام الأساسي لموظفيها. وتسري هذه القواعد والأنظمة المالية، في جملة أمور، على استلام وصراف الأموال في إطار الحسابات المنشأة في المادة ١٨. وللمجلس أن يضمّن نظامه الداخلي إجراء يجيز له البت في مسائل محددة دون عقد اجتماع.
- ٢- يتخذ المجلس ما يلزم من القرارات لضمان أداء المنظمة لمهامها وعملها بفعالية وكفاءة.
- ٣- يحتفظ المجلس بالسجلات التي يحتاج إليها لأداء وظائفه بمقتضى هذا الاتفاق.

### المادة ٨

#### رئيس المجلس ونائبه

- ١- ينتخب المجلس لكل سنة ميلادية رئيسا ونائبا للرئيس لا تدفع المنظمة مرتبتهما.
- ٢- يُنتخب الرئيس ونائب الرئيس، بحيث يكون أحدهما من بين ممثلي الأعضاء المنتجين والآخر من بين ممثلي الأعضاء المستهلكين.
- ٢ مكرراً- يُشغل هذان المنصبان بالتناوب كل عام بين فئتي الأعضاء ولكن شريطة ألا يمنع ذلك إعادة انتخاب أحدهما أو كليهما، في ظروف استثنائية [بتصويت خاص] من المجلس.

٣- في حالة غياب الرئيس مؤقتاً، يتولى مهامه نائب الرئيس. وفي حالة غياب كل من الرئيس ونائب الرئيس مؤقتاً، أو غياب أحدهما أو كليهما خلال الفترة المتبقية من المدة التي انتخبا لها، يجوز للمجلس انتخاب عضوي مكتب جديدين من بين ممثلي الأعضاء المنتجين و/أو من بين ممثلي الأعضاء المستهلكين، تبعاً للحالة، على أساس مؤقت أو لباقي المدة التي انتخب لها السلف أو السلفان.

## المادة ٩

### دورات المجلس

- ١- كقاعدة عامة، يعقد المجلس [على الأقل] [دورة عادية واحدة] [دورتين عاديتين] [دورة واحدة في بلد منتج] سنوياً.
- ٢- يجتمع المجلس في دورة استثنائية كلما قرر ذلك وبناء على طلب من:
  - (أ) المدير التنفيذي، بالاتفاق مع رئيس ونائب رئيس المجلس؛ أو
  - (ب) أغلبية من الأعضاء المنتجين أو [و] أغلبية من الأعضاء المستهلكين؛ أو
  - (ج) أعضاء بحوزتهم [٥٠٠] صوت على الأقل.
- ٣- تُعقد دورات المجلس في مقر المنظمة ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، [بأغلبية خاصة]. [وفي هذا الصدد، يعمل المجلس على عقد دورات مناوئة للمجلس خارج المقر.] وإذا اجتمع المجلس بناء على دعوة أي عضو من أعضائه في مكان آخر غير مقر المنظمة، يدفع هذا العضو التكاليف الإضافية لعقد الاجتماع خارج المقر.
- ٤- يرسل المدير التنفيذي إشعارات بعقد أية دورات وجداول الأعمال لمثل هذه الدورات قبل موعدها بستة أسابيع على الأقل، إلا في الحالات الطارئة حيث يُرسل الإشعار قبل الموعد بسبعة أيام على الأقل.

## المادة ١٠

### توزيع الأصوات

- ١- يكون للأعضاء المنتجين معاً [١ ٠٠٠] صوت وللأعضاء المستهلكين معاً [١ ٠٠٠] صوت.
- ٢- توزع أصوات الأعضاء المنتجين على النحو التالي:
  - (أ) أربعمائة صوت توزع بالتساوي بين المناطق المنتجة الثلاث: أفريقيا، وآسيا - المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية. ثم توزع الأصوات المخصصة على هذا النحو لكل من هذه المناطق بالتساوي بين الأعضاء المنتجين من تلك المنطقة؛

(ب) ثلاثمائة صوت توزع بين الأعضاء المنتجين وفقاً لأنصبتهم في مجموع [موارد الغابات الاستوائية] [الغابات الاستوائية] لجميع الأعضاء المنتجين؛

(ج) ثلاثمائة صوت توزع بين الأعضاء المنتجين بنسبة متوسط قيم صافي صادرات كل منهم من الأخشاب الاستوائية خلال آخر ثلاث سنوات تتوفر عنها أرقام نهائية.

[٣- استثناء من أحكام الفقرة ٢ من هذه المادة، يُوزع مجموع الأصوات المخصصة للأعضاء المنتجين من المنطقة الأفريقية، المحسوب طبقاً للفقرة ٢ من هذه المادة، بالتساوي بين جميع الأعضاء المنتجين من المنطقة الأفريقية. وإذا تبقّت أي أصوات، يُخصّص كل صوت منها لعضو منتج من المنطقة الأفريقية، على أن يُخصّص الصوت الأول للعضو المنتج الذي يُخصّص له أعلى عدد من الأصوات محسوبا وفقاً للفقرة ٢ من هذه المادة، والصوت الثاني للعضو المنتج الذي يُخصّص له ثاني أعلى عدد من الأصوات وهكذا إلى أن يتم توزيع كل ما تبقى من أصوات.]

[٤- لأغراض حساب توزيع الأصوات بموجب الفقرة ٢ (ب) من هذه المادة، تعني "موارد الغابات الاستوائية" الغابات [المنتجة المغلقة] [العريضة] [الأوراق] حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة. (الفقرة ٤ من المادة ١٠) تنقل هذه الفقرة إلى المادة ٢ - التعاريف.]

[٥- توزع أصوات الأعضاء المستهلكين على النحو التالي: تُخصّص أولاً [١٠] أصوات لكل عضو مستهلك، وتوزع بقية الأصوات فيما بين الأعضاء المستهلكين بنسبة متوسط حجم صافي واردات كل منهم من الأخشاب الاستوائية خلال فترة السنوات الثلاث التي تبدأ قبل عملية توزيع الأصوات بأربع سنوات ميلادية.]

٦- يوزع المجلس الأصوات [لكل سنة] [لكل فترة سنتين] مالية في بداية دورته الأولى لتلك السنة [لفترة السنتين تلك] وفق أحكام هذه المادة. ويظل هذا التوزيع نافذاً لبقية [تلك السنة] [فترة السنتين] باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ٧ من هذه المادة.

٧- كلما تغيرت عضوية المنظمة أو عندما تعلّق حقوق تصويت أي عضو أو ترد له بموجب أي حكم من أحكام هذا الاتفاق، يعيد المجلس توزيع الأصوات في إطار الفئة المعنية أو الفئتين المعنيتين من الأعضاء وفقاً لأحكام هذه المادة. ويجدد المجلس في هذه الحالة التاريخ الذي تصبح فيه إعادة توزيع الأصوات هذه نافذة المفعول.

٨- لا تقسم الأصوات إلى كسور.

## المادة ١١

### إجراءات التصويت في المجلس

١- يحق لكل عضو الإدلاء بعدد الأصوات التي يجوزها، ولا يحق لأي عضو تقسيم أصواته. بيد أنه يجوز للعضو أن يدلي، على نحو يختلف عن إدلائه بهذه الأصوات، بأية أصوات يؤذن له الإدلاء بها بموجب الفقرة ٢ من هذه المادة.

٢- يجوز لأي عضو منتج أن يأذن، على مسؤوليته الخاصة، لأي عضو منتج آخر، كما يجوز لأي عضو مستهلك أن يأذن، على مسؤوليته الخاصة، لأي عضو مستهلك آخر، بتمثيل مصالحه والإدلاء بأصواته في أي اجتماع للمجلس، على أن يخطر بذلك رئيس المجلس كتابة.

٣- في حالة امتناع عضو ما عن التصويت يعتبر أنه لم يدل بأصواته.

## المادة ١٢

### قرارات المجلس وتوصياته

١- يسعى المجلس إلى اتخاذ جميع قراراته وإصدار جميع توصياته بتوافق الآراء.

١ مكرراً- إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، يتخذ المجلس جميع قراراته ويصدر جميع توصياته بتصويت [الأغلبية البسيطة الموزعة] [كما هي معرفة في المادة ٢] [ما لم ينص هذا الاتفاق على تصويت خاص]؛

٢- في حالة استفادة أي عضو من أحكام الفقرة ٢ من المادة ١١ والإدلاء بأصواته في اجتماع المجلس يعتبر هذا العضو، لأغراض الفقرة ١ من هذه المادة، حاضرا ومصوتا.

## المادة ١٣

### النصاب القانوني للمجلس

١- يكتمل النصاب القانوني لأي اجتماع للمجلس بحضور أغلبية أعضاء كل فئة من الفئتين المشار إليهما في المادة ٤ شريطة أن يحوز هؤلاء الأعضاء على الأقل ثلثي مجموع الأصوات في كل من الفئتين.

٢- إذا لم يتحقق النصاب القانوني وفقا للفقرة ١ من هذه المادة في اليوم المحدد للاجتماع وفي اليوم التالي، يكون النصاب القانوني في الأيام التالية للدورة مكتملا بحضور أغلبية أعضاء كل فئة من الفئتين المشار إليهما في المادة ٤، شريطة أن يكون هؤلاء الأعضاء حائزين أغلبية مجموع الأصوات في كل من الفئتين.

٣- يعتبر التمثيل وفقا للفقرة ٢ من المادة ١١ حضوراً.

## المادة ١٤

### المدير التنفيذي والموظفون

١- يعين المجلس المدير التنفيذي [بتصويت خاص].

٢- يحدد المجلس أحكام وشروط تعيين المدير التنفيذي.

٣- يكون المدير التنفيذي هو الموظف الإداري الأول للمنظمة ويكون مسؤولاً أمام المجلس عن إدارة هذا الاتفاق وتنفيذه وفقا لقرارات المجلس.

٤ - يعين المدير التنفيذي الموظفين وفقاً للأنظمة التي يضعها المجلس. [ويقرر المجلس بتصويت خاص] عدد الموظفين التنفيذيين والفنيين الذين يجوز للمدير التنفيذي أن يعينهم. [ويكون إجراء [أي] [زيادة] [تغييرات] في عدد الموظفين التنفيذيين والفنيين بقرار من المجلس، بتصويت خاص]. ويكون الموظفون مسؤولين أمام المدير التنفيذي.

٥ - لا يجوز أن تكون للمدير التنفيذي ولا لأي موظف أية مصلحة مالية في صناعة الأخشاب أو تجارها أو في الأنشطة التجارية المتصلة بها.

٦ - لا يجوز للمدير التنفيذي ولا للموظفين الآخرين أن يلتمسوا أو يتلقوا، أثناء أداء واجباتهم، تعليمات من أي عضو أو من أي سلطة خارجة عن المنظمة. وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد ينعكس سلباً على مراكزهم كموظفين دوليين مسؤولين في النهاية أمام المجلس. وعلى كل عضو أن يحترم الطابع الدولي الخالص لمسؤوليات المدير التنفيذي والموظفين وألا يسعى إلى التأثير عليهم أثناء وفائهم بمسؤولياتهم.

## المادة ١٥

### التعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى

١ - لتحقيق أهداف هذا الاتفاق، يتخذ المجلس ترتيبات على النحو المناسب للتشاور والتعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها والوكالات المتخصصة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية، والمؤسسات والهيئات، فضلاً عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٢ - تستخدم المنظمة إلى أقصى حد ممكن ما يوجد من المرافق والخدمات والخبرات الفنية لدى المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تجنب ازدواج الجهود في تحقيق أهداف هذا الاتفاق وتعزيز تكاملية وفعالية أنشطتها.

٣ - تعمل المنظمة على الانتفاع الكامل بتسهيلات الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

## المادة ١٦

### قبول المراقبين

[يجوز للمجلس أن يدعو [، في حالة عدم وجود اعتراض من أعضائه،] أي حكومة غير عضو أو أيًا من المنظمات المهمة بأنشطة المنظمة، لحضور أي من اجتماعات المجلس [العلنية] بصفة مراقب.]

## الفصل الخامس - الامتيازات والحصانات

### المادة ١٧

#### الامتيازات والحصانات

- ١- تكون للمنظمة الشخصية القانونية. وتكون لها بصفة خاصة أهلية التعاقد وحيازة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والتصرف فيها، وإقامة الدعاوى أمام القضاء.
- ٢- تظل مراكز وامتيازات وحصانات المنظمة ومديرها التنفيذي وموظفيها وخبرائها وممثلي الأعضاء أثناء وجودهم في أراضي اليابان خاضعة لاتفاق المقر المعقود بين حكومة اليابان والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية الموقع في طوكيو في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٨، مع إدخال ما يلزم من تعديلات لأغراض التنفيذ السليم لهذا الاتفاق.
- ٣- يجوز للمنظمة أن تعقد، مع بلد أو أكثر، اتفاقات تتصل بالأهلية والامتيازات والحصانات التي قد تكون ضرورية لتنفيذ هذا الاتفاق على الوجه السليم، على أن يوافق المجلس على هذه الاتفاقات.
- ٤- في حالة نقل مقر المنظمة إلى بلد آخر، يقوم العضو المعني، في أقرب وقت ممكن، بعقد اتفاق للمقر مع المنظمة يوافق عليه المجلس. وريثما يتم عقد مثل هذا الاتفاق، تطلب المنظمة إلى الحكومة المضيفة الجديدة أن تمنح، في حدود تشريعاتها الوطنية، الإعفاء من الضريبة على الأجر التي تدفعها المنظمة لموظفيها، وعلى موجودات المنظمة وإيراداتها وغير ذلك من ممتلكاتها.
- ٥- يكون اتفاق المقر مستقلاً عن هذا الاتفاق. إلا أنه ينتهي:
  - (أ) بالاتفاق بين الحكومة المضيفة والمنظمة؛
  - (ب) إذا نقل مقر المنظمة من بلد الحكومة المضيفة؛
  - (ج) أو لم تعد المنظمة قائمة.

## الفصل السادس - المالية

### المادة ١٨

#### الحسابات المالية

- ١- ينشأ ما يلي:
  - (أ) الحساب الإداري؛
  - (ب) الحساب الخاص؛

[ج] صندوق شراكة بالي؛ و[[ صندوق التبرعات]؛

(د) أية حسابات أخرى يراها المجلس ملائمة وضرورية.]

٢- يضع المجلس، وفقاً للمادة ٧، قواعد مالية تنص على تنظيم هذه الحسابات وإدارتها بطريقة شفافة، بما في ذلك وضع قواعد بشأن تسوية الحسابات عند انتهاء أو انقضاء أجل هذا الاتفاق.

٣- يكون المدير التنفيذي مسؤولاً عن إدارة هذه الحسابات المالية ويقدم تقارير إلى المجلس عنها.

## [نص بديل - المنتجون]

### المادة ١٨

#### الحسابات المالية

١- ينشأ ما يلي:

(أ) الحساب الإداري؛

(ب) [حساب الأعمال المتعلقة بالسياسات العامة الرئيسية؛] [حساب برنامج العمل]

(ج) الحساب الخاص؛

(د) حساب شراكة بالي؛

(هـ) أية حسابات أخرى يراها المجلس ملائمة وضرورية.]

### المادة ١٩

#### حساب الميزانية [الحساب الإداري]

[١- (مادة جديدة) ينشأ حسابان فرعيان في إطار الحساب الإداري:]

[تغطي الميزانية الأنشطة الإدارية والأنشطة المتعلقة بالسياسات العامة.]

(أ) الحساب الفرعي للأعمال الإدارية؛

(ب) الحساب الفرعي للأعمال المتعلقة بالسياسات العامة الرئيسية.]

١- تقيد المصروفات اللازمة لإدارة هذا الاتفاق [والأعمال المتعلقة بالسياسات العامة [الرئيسية] الداعمة لوظائف المجلس الرئيسية وفقاً للمادة ٢٤] في الحساب الإداري وتغطي باشتراكات سنوية يدفعها الأعضاء وفقاً للإجراءات الدستورية أو المؤسسية لكل منهم وتقدر وفقاً للفقرات ٣ و ٤ و ٥ من هذه المادة. [تعفى البلدان التي تساهم بتبرعات تزيد في المتوسط عن مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً في فترة السنوات

الثلاث التي تبدأ قبل توزيع الأصوات بمقدار أربع سنوات تقويمية من المساهمة في الأعمال المتعلقة بالسياسات العامة الرئيسية المنصوص عليها في المادة ٢٤. [وتشمل هذه النفقات أيضاً] [الأنشطة] [الداعمة للأوليات في السياسات، وبوجه خاص] الاتصال والتوعية، وأفرقة الخبراء وأفرقة العمل التي يشكلها المجلس، وإعداد الدراسات ونشرها، والتقييم وتقديم التقارير عملاً بالمادتين ٢٩ و ٣٠ من هذا الاتفاق. [فضلاً عن النفقات المرتبطة بصياغة الأولويات، عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٢٤].

٢- يقوم الأعضاء المعنيون بتغطية مصروفات الوفود لدى المجلس واللجان وأي هيئات فرعية أخرى للمجلس مشار إليها في المادة ٢٦. وفي الحالات التي يطلب فيها عضو ما خدمات خاصة من المنظمة، يطلب المجلس إلى هذا العضو دفع تكاليف هذه الخدمات.

٣- يقوم المجلس، قبل نهاية كل فترة مالية [فترة السنتين] باعتماد الميزانية الإدارية للمنظمة لفترة السنتين التالية وبتقدير اشتراك كل عضو في تلك الميزانية.

٤- [يكون اشتراك كل عضو في الميزانية الإدارية لكل سنة مالية بنسبة عدد أصواته وقت اعتماد الميزانية الإدارية لتلك السنة المالية إلى مجموع أصوات جميع الأعضاء. وعند تقدير الاشتراكات، تحسب أصوات كل عضو بصرف النظر عن تعليق الحقوق التصويتية لأي عضو وعن أية إعادة توزيع للأصوات تنتج عن ذلك].

٥- يقدر المجلس الاشتراك الأول لأي عضو ينضم إلى المنظمة بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق على أساس عدد الأصوات التي سيحوزها ذلك العضو والفترة المتبقية من السنة المالية الجارية، على أن تظل التقديرات المتعلقة بالأعضاء الآخرين عن السنة المالية الجارية دون تغيير.

٦- يُستحق دفع الاشتراكات في الميزانيات الإدارية في اليوم الأول من كل سنة مالية. ويُستحق دفع اشتراكات الأعضاء بالنسبة إلى السنة المالية التي ينضمون فيها إلى المنظمة في التاريخ الذي يصبحون فيه أعضاء.

٧- إذا لم يدفع عضو من الأعضاء اشتراكه كاملاً في الميزانية الإدارية في غضون أربعة أشهر من موعد استحقاق دفع هذا الاشتراك وفقاً للفقرة ٦ من هذه المادة، يقوم المدير التنفيذي بمطالبة ذلك العضو بالدفع بأسرع ما يمكن. فإذا لم يدفع هذا العضو اشتراكه في غضون شهرين من هذه المطالبة، يطلب إلى ذلك العضو أن يذكر أسباب عدم قدرته على الدفع، فإذا انقضت سبعة أشهر من تاريخ استحقاق اشتراك هذا العضو دون أن يدفع اشتراكه، تعلق حقوقه التصويتية إلى حين قيامه بدفع اشتراكه كاملاً، [ما لم يقرر المجلس [بتصويت خاص] خلاف ذلك]. وإذا لم يدفع عضو من الأعضاء اشتراكه بالكامل لمدة [سنتين متتاليتين]، يصبح هذا العضو غير مؤهل لتقديم مقترحات بأنشطة تمهيدية لمشاريع أو مقترحات بمشاريع من أجل بحث تمويلها بموجب الفقرة ١ من المادة ٢٥. وعلى العكس، إذا دفع العضو اشتراكه كاملاً في الميزانية الإدارية في غضون أربعة أشهر من موعد استحقاق دفع هذا الاشتراك وفقاً للفقرة ٦ من هذه المادة، يحصل العضو على خصم من اشتراكه حسبما يحدده المجلس في القواعد المالية للمنظمة.

٨- يظل أي عضو عُلق حقوقه بمقتضى الفقرة ٧ من هذه المادة مسؤولاً عن دفع اشتراكه.

**[نص بديل - المنتجون  
المادة ١٩  
الحساب الإداري**

٣- قبل نهاية كل فترة من فترات السنتين، يعتمد المجلس الميزانية الإدارية للمنظمة لفترة السنتين التالية ويقدر اشتراكات كل عضو في هذه الميزانية.

٤- يحدد اشتراك كل عضو في الميزانية الإدارية لكل سنة مالية بنسبة ٨٠ إلى ٢٠ بين البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة، دون الإخلال بحقوق البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة.

**[نص بديل - المنتجون  
المادة ١٩ مكرراً  
حساب الأعمال الرئيسية للسياسات**

١- ينشأ بموجب هذا حساب لضمان التمويل الطويل الأجل للأعمال التنفيذية الرئيسية للمنظمة، على النحو المبين في برنامج عمل المنظمة الدولية للأحشاش الاستوائية [الثنائي السنوات]، الذي تعده الأمانة ويعتمده المجلس.

٢- يحدد اشتراك كل عضو في الميزانية الإدارية لكل سنة مالية بنسبة ٨٠ إلى ٢٠ بين البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة.

٣- لا يتجاوز الحد الأقصى لميزانية حساب الأعمال الرئيسية للسياسات لفترة السنتين نصف الحساب الإداري السنوي.

**المادة ٢٠  
الحساب الخاص**

١- ينشأ حساب خاص لأغراض تمويل الأنشطة التمهيديّة للمشاريع والمشاريع.

٢- تكون مصادر التمويل الممكنة للحساب الخاص هي:

(أ) الصندوق المشترك للسلع الأساسية؛

(ب) المؤسسات المالية الإقليمية والدولية؛

(ج) التبرعات.

- ٣- يقتصر استخدام موارد الحساب الخاص على الأنشطة التمهيدية للمشاريع أو المشاريع التي أقرت، وفقاً للمادتين ٢٤ و ٢٥.
- ٤- تقيد في الحساب الخاص جميع الإيرادات المتعلقة بأنشطة تمهيدية للمشاريع أو بمشاريع محددة. وتحمل على الحساب نفسه جميع المصروفات المنفقة على هذه الأنشطة التمهيدية للمشاريع أو على هذه المشاريع، بما في ذلك أجور الخبراء الاستشاريين والخبراء ونفقات سفرهم.
- ٥- يجوز للمجلس أن يرشح ويرعى أي كيان بموافقة ذلك الكيان، بما في ذلك أي عضو أو أعضاء، لتلقي قروض لتمويل مشاريع موافق عليها والتعهد بكل ما يترتب على ذلك من التزامات، إلا أن المنظمة تحتفظ لنفسها بحق رصد استخدام الموارد ومتابعة تنفيذ المشاريع الممولة على هذا النحو. بيد أن المنظمة لا تكون مسؤولة عن الضمانات المقدمة طوعاً من الأعضاء أو الكيانات الأخرى بصورة فردية.
- ٦- لا يتحمل أي عضو بسبب عضويته في المنظمة أية مسؤولية ناشئة عن أي إجراءات من جانب أي عضو أو كيان آخر فيما يتصل بالمشاريع.
- ٧- إذا قدمت للمنظمة تبرعات غير مخصصة لغرض معين، يجوز للمجلس قبول هذه الأموال. ويجوز استخدام هذه الأموال لأغراض الأنشطة التمهيدية للمشاريع والمشاريع الموافقة عليها والبيئة في برنامج العمل الموافق عليه الذي يضعه المجلس.
- ٨- على المدير التنفيذي أن يقدم المساعدة في إعداد المقترحات بمشاريع وفقاً للمادة ٢٥ وأن يسعى، على أساس ما قد يقرره المجلس من أحكام وشروط، إلى التماس تمويل كاف ومضمون للأنشطة التمهيدية للمشاريع والمشاريع التي وافق عليها المجلس.
- ٩- يقتصر استخدام المساهمات المقدمة لمشاريع محددة موافق عليها على المشاريع التي خصصت لها هذه المساهمات في الأصل، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالاتفاق مع المساهم. وبعد إتمام الأنشطة التمهيدية لمشروع أو المشروع يكون استخدام أية أموال متبقية في حالة الأموال المخصصة بقرار من المساهم. وفي حالة الأموال غير المخصصة، يكون قرار البت في استخدام أية أموال متبقية من شأن المجلس، ما لم يوافق المساهم على خلاف ذلك.

## **[ نص بديل - المنتجون**

### **المادة ٢٠**

#### **الحساب الخاص**

- ١- ينشأ بموجب هذا صندوق لتمويل الأنشطة التمهيدية للمشاريع والمشاريع.
- ٢- تشمل مصادر تمويل الحساب الخاص ما يلي:
- (أ) التبرعات؛

(ب) الصندوق المشترك للسلع الأساسية؛

(ج) المؤسسات المالية الإقليمية والدولية؛

(د) آليات التمويل التي يوافق عليها المجلس.

٣- تبلغ موارد الحساب الخاص، بالتنسيق مع [البلد المضيف]، ما يعادل عشرين ضعفاً على الأقل من الحساب الجاري السنوي المستمد من المصادر المشار إليها في الفقرة ٢.

[مادة ٢٠ جديدة - حساب التبرعات (اقترح مقدم من النرويج)

(تجمع هذه المادة بين المادتين ٢٠ (الحساب الخاص) و ٢١ (صندوق شراكة بالي) من الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤)

١- ينشأ فيما يتعلق بالتبرعات حساب للتبرعات من أجل تمويل تنفيذ البرامج والمشاريع التي أقرت وفقاً للمادتين ٢٤ و ٢٥. (تجمع هذه المادة بين الفقرة ١ من المادة ٢٠ والفقرة ٣ من المادة ٢٠).

٢- [الفقرة ٢ من المادة ٢٠ سابقاً] تشمل مصادر التمويل الممكنة لحساب التبرعات ما يلي:

(أ) الصندوق المشترك للسلع الأساسية؛

(ب) المؤسسات المالية الإقليمية والدولية؛

(ج) التبرعات.

٣- يشجع المجلس التبرعات غير المخصصة والمخصصة على حد سواء. ولتشجيع التبرعات غير المخصصة، يضع المجلس برامج موضوعية تتفق مع أهداف الاتفاق، ويجوز أيضاً تقديم تبرعات مخصصة لهذه البرامج.

٤- ينشأ بموجب هذا برنامج شراكة بالي من أجل تعزيز قدرة الأعضاء على تحقيق صادرات من الأخشاب الاستوائية ومنتجات الأخشاب الاستوائية تتأتى من مصادر مدارة إدارة مستدامة.

(تبقى الفقرات من ٤ إلى ٦ من المادة ٢١ مع الاستعاضة عن كلمة "صندوق" بكلمة "برنامج")

٥- لدى تخصيص موارد البرنامج، يضع المجلس المعايير والأولويات المتعلقة باستخدام الأموال، على أن يأخذ في الحسبان ما يلي:

(أ) الاحتياجات إلى المساعدة التي تشعر بها البلدان الأعضاء في تحقيق صادرات من الأخشاب ومنتجات الأخشاب الاستوائية تتأتى من مصادر مدارة إدارة مستدامة؛

(ب) احتياجات البلدان الأعضاء التي تضع وتدير برامج لحفظ الغابات المنتجة للأخشاب. (الفقرة ٤ من المادة ٢١)

٦- يقدم المدير التنفيذي المساعدة في إعداد مقترحات بمشاريع وفقاً للمادة ٢٥ ويسعى، على أساس ما قد يقرره المجلس من أحكام وشروط، إلى التماس تمويل كافٍ ومضمون للمشاريع التي وافق عليها المجلس. (الفقرة ٥ من المادة ٢١)

٧- يبحث المجلس على أساس منتظم مدى كفاية الموارد المتاحة للبرنامج، ويسعى إلى الحصول على ما يلزم من موارد إضافية للأعضاء المنتجين تحقيقاً للغرض المتوخى من البرنامج. (الفقرة ٦ من المادة ٢١)

٨- يجوز للبلدان المانحة التي تساهم في برنامج موضوعي من البرامج التي ينشئها المجلس أن تأذن للمدير التنفيذي بتنفيذ الأنشطة والمشاريع التي ترى الأمانة أنها تتفق مع المجال البرنامجي المختار وأنها تفي بأولويات هذا المجال البرنامجي.

(تبقى الفقرات من ٤ إلى ٩ من المادة ٢٠)

٩- تقيد في الحساب الخاص بجميع الإيرادات المتعلقة بأنشطة تمهيدية للمشاريع أو بمشاريع محددة. وتحمل على الحساب نفسه جميع المصروفات المنفقة على هذه الأنشطة التمهيدية للمشاريع أو على هذه المشاريع، بما في ذلك أجور الخبراء الاستشاريين والخبراء ونفقات سفرهم. (الفقرة ٤ من المادة ٢٠)

١٠- يجوز للمجلس أن يرشح ويرعى أي كيان بموافقة ذلك الكيان، بما في ذلك أي عضو أو أعضاء، لتلقي قروض لتمويل مشاريع موافق عليها والتعهد بكل ما يترتب على ذلك من التزامات، إلا أن المنظمة تحتفظ لنفسها بحق رصد استخدام الموارد ومتابعة تنفيذ المشاريع الممولة على هذا النحو. بيد أن المنظمة لا تكون مسؤولة عن الضمانات المقدمة طوعاً من الأعضاء أو الكيانات الأخرى بصورة فردية. (الفقرة ٥ من المادة ٢٠)

١١- لا يتحمل أي عضو بسبب عضويته في المنظمة أية مسؤولية ناشئة عن أي إجراءات من جانب أي عضو أو كيان آخر فيما يتصل بالمشاريع. (الفقرة ٦ من المادة ٢٠)

١٢- إذا قدمت للمنظمة تبرعات غير مخصصة لغرض معين، يجوز للمجلس قبول هذه الأموال. ويجوز استخدام هذه الأموال لأغراض الأنشطة التمهيدية للمشاريع والمشاريع الموافقة عليها والبيئة في برنامج العمل الموافق عليه الذي يضعه المجلس. (الفقرة ٧ من المادة ٢٠)

١٣- على المدير التنفيذي أن يقدم المساعدة في إعداد المقترحات بمشاريع وفقاً للمادة ٢٥ وأن يسعى، على أساس ما قد يقرره المجلس من أحكام وشروط، إلى التماس تمويل كافٍ ومضمون للأنشطة التمهيدية للمشاريع والمشاريع التي وافق عليها المجلس. (الفقرة ٨ من المادة ٢٠)

١٤- يقتصر استخدام المساهمات المقدمة لمشاريع محددة موافق عليها على المشاريع التي خصصت لها هذه المساهمات في الأصل، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالاتفاق مع المساهم. وبعد إتمام الأنشطة التمهيدية لمشروع أو المشروع يكون استخدام أية أموال متبقية في حالة الأموال المخصصة بقرار من المساهم. وفي حالة الأموال غير المخصصة، يكون قرار البت في استخدام أية أموال متبقية من شأن المجلس، ما لم يوافق المساهم على خلاف ذلك. (الفقرة ٩ من المادة ٢٠) [جزء من الاقتراح المقدم من النرويج، وانظر أيضاً الفقرة ١ ثالثاً من المادة ٧: وسيقوم الاجتماع الأول للمجلس الدولي للأخشاب الاستوائية المنشأ بموجب هذا الاتفاق بالمطابقة بين القواعد المالية القائمة والأهداف والشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق].

## المادة ٢١

### صندوق شراكة بالي

- ١- ينشأ بموجب هذا صندوق للإدارة المستدامة للغابات المنتجة للأخشاب الاستوائية لمساعدة البلدان الأعضاء المنتجة على القيام بالاستثمارات اللازمة لبلوغ الهدف المبين في المادة ١ (د) من هذا الاتفاق.
- ٢- يتألف الصندوق من:
  - (أ) مساهمات من الأعضاء المانحين؛
  - (ب) [كامل] [خمسون في المائة من] الدخل المتحصل نتيجة لأنشطة تتصل بالحساب الخاص؛
  - (ج) موارد من مصادر أخرى، خاصة وعمامة، يجوز للمنظمة قبولها بما يتمشى مع قواعدها المالية؛
- ٣- لا يخصص المجلس موارد الصندوق إلا للأنشطة التمهيدية للمشاريع والمشاريع المبنية في الفقرة ١ من هذه المادة، والتي يكون قد ووفق عليها وفقاً للمادتين ٢٤ و ٢٥.
- ٤- لدى تخصيص موارد الصندوق، [يتبع] يضع المجلس المعايير والأولويات [الموضوعة] المتعلقة باستخدام الأموال، على أن يأخذ في الحسبان ما يلي:
  - (أ) الاحتياجات إلى المساعدة التي تشعر بها البلدان الأعضاء في تحقيق صادرات من الأخشاب ومنتجات الأخشاب الاستوائية تتأتى من مصادر مدارة إدارة مستدامة؛
  - (ب) احتياجات البلدان الأعضاء التي تضع وتدير برامج لحفظ الغابات المنتجة للأخشاب.
- ٥- يقدم المدير التنفيذي المساعدة في إعداد مقترحات بمشاريع وفقاً للمادة ٢٥ ويسعى، على أساس ما قد يقرره المجلس من أحكام وشروط، إلى التماس تمويل كافٍ ومضمون للمشاريع التي وافق عليها المجلس.

٦- [تعتمد قدرة الأعضاء المنتجين على تحقيق الأهداف المتوخاة في الفقرة ١ [د] على مدى توافر الموارد.] يبحث المجلس على أساس منتظم مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق، ويسعى إلى الحصول على ما يلزم من موارد إضافية للأعضاء المنتجين تحقيقاً للغرض المتوخى من الصندوق.

### [نص بديل - المنتجون]

#### المادة ٢١

#### صندوق شراكة بالي

- ١- ينشأ بموجب هذا صندوق لتمويل البرامج والأنشطة التمهيدية للمشاريع والمشاريع.
- ٢- تشمل مصادر تمويل صندوق شراكة بالي ما يلي:
  - (أ) الصناديق الاستثمارية للأعضاء المانحين؛
  - (ب) الصندوق المشترك للسلع الأساسية؛
  - (ج) المؤسسات المالية الإقليمية والدولية؛
  - (د) المساهمات من الأعضاء المانحين؛
  - (هـ) آليات التمويل التي يوافق عليها المجلس.
- ٣- تبلغ موارد الحساب الخاص، بالتنسيق مع البلد المضيف ما يعادل عشرين ضعفاً على الأقل من الحساب الجاري السنوي المستمد من المصادر المشار إليها في الفقرة ٢.
- ٤- تجدد موارد صندوق شراكة بالي سنوياً.

#### [المادة ٢١ مكرراً]

#### حساب برنامج العمل

#### حذفت المادة ٢١ مكرراً

#### المادة ٢٢

#### أشكال الدفع

- ١- تُدفع الاشتراكات في الحسابات المنشأة بموجب المادة ١٨ بعملة قابلة للتحويل بحرية وتكون معفاة من قيود الصرف الأجنبي.

٢- يجوز للمجلس أيضا أن يقرر قبول أشكال أخرى لدفع الاشتراكات في الحسابات المنشأة بموجب المادة ١٨ [خلاف الحساب الإداري]، بما في ذلك المعدات العلمية أو التقنية أو العاملين العلميين والتقنيين، لتلبية متطلبات المشاريع التي ووفق عليها.

### المادة ٢٣

#### مراجعة ونشر الحسابات

- ١- يعين المجلس مراجعين مستقلين لغرض مراجعة حسابات المنظمة.
- ٢- تُتاح للأعضاء بيانات مراجعة بصورة مستقلة للحسابات المنشأة بموجب المادة ١٨ في أقرب وقت ممكن بعد اختتام كل سنة مالية، ولكن في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد ذلك التاريخ. وينظر فيها المجلس بقصد إقرارها في دورته التالية حسبما يكون مناسباً. وينشر بعد ذلك موجز للحسابات والميزانية المراجعة.

### الفصل السابع - الأنشطة التنفيذية

### المادة ٢٤

#### أعمال المنظمة في مجال السياسات العامة

- ١- تحقيقاً للأهداف المحددة في المادة ١، تضطلع المنظمة بأعمال تتعلق بالسياسة العامة وبأنشطة تتعلق بمشاريع، بطريقة متكاملة.
- ٢- يضع المجلس على أساس منتظم خطة عمل لتوجيه الأنشطة المتعلقة بالسياسات والمشاريع وتحديد الأولويات. وتراعى الأولويات المحددة في خطة العمل في برامج العمل التي يعتمدها المجلس.

[٣ مكرراً - يُقصد بالأعمال المتعلقة بالسياسات العامة الرئيسية الأنشطة التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف الاتفاق، الواردة في خطة العمل التي مدتها خمس سنوات، والتي تتسم بالأهمية لجميع أعضاء المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية على النحو الوارد بالتفصيل في ميزانية الحساب الإداري التي يعتمدها المجلس. وقد تشمل هذه الأنشطة دراسات لتحسين أهداف المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، واستنباط سياسات ومبادئ توجيهية وخطط عمل جديدة، وأدوات أساسية للاتصال والتوعية، وتدابير لإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، وإصدار الشهادات، والوصول إلى الأسواق، وزيادة تطوير المعايير والمؤشرات.]

- ٣- [أمثلة الأنشطة المتعلقة بالسياسات العامة تشمل، في جملة أمور، تنفيذ القوانين المتعلقة بالغابات، وإصدار الشهادات، والوصول إلى الأسواق، ووضع المبادئ التوجيهية، والتقييم اللاحق، وإجراء دراسات بشأن أوضاع الأسواق، وحالة إدارة الغابات الاستوائية، والإدارة المجتمعية للغابات، وحقوق الحيازة، والتجهيز اللاحق للأخشاب الاستوائية]، والتجارة في المنتجات الغابية من غير الأخشاب وخدمات النظام الايكولوجي.]]

## المادة ٢٥

### أنشطة المنظمة المتعلقة بالمشاريع

١- يجوز للأعضاء تقديم مقترحات بالأنشطة التمهيدية للمشاريع وبالمشاريع التي تسهم في تحقيق أهداف هذا الاتفاق وفي واحد أو أكثر من مجالات العمل ذات الأولوية المحددة في خطة العمل التي يعتمدها المجلس عملاً بالمادة ٢٤.

٢- يضع المجلس معايير للموافقة على المشاريع والأنشطة التمهيدية للمشاريع، على أن يأخذ في الحسبان، في جملة أمور، مدى صلتها بأهداف هذا الاتفاق، وآثارها البيئية والاجتماعية، وعلاقتها بالبرامج والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالغابات، ومدى فعاليتها من حيث التكاليف، واحتياجاتها التقنية والإقليمية، والحاجة إلى تجنب الازدواجية في الجهود، والحاجة إلى دمج الدروس المستفادة.

٣- يضع المجلس جدولاً زمنياً وإجراءات لتقديم مقترحات الأنشطة التمهيدية للمشاريع والمشاريع التي يُلتزم لها الحصول على تمويل من المنظمة، وتقدير قيمة هذه الأنشطة والمشاريع وتحديد أولوياتها وكذلك لتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٤- يجوز للمدير التنفيذي أن يعلق صرف أي مبالغ من أموال المنظمة الدولية للأحشاب الاستوائية إلى الأنشطة التمهيدية للمشروع أو المشروع إذا كانت هذه الأموال تستخدم بما يخالف وثيقة المشروع أو في الحالات التي تنطوي على غش أو إهدار أو إهمال أو سوء إدارة. ويقدم المدير التنفيذي إلى المجلس في دورته التالية تقريراً كمي ينظر فيه. ويتخذ المجلس الإجراء المناسب.

٥- يجوز للمجلس أن يضع حدوداً لعدد المشاريع والأنشطة التمهيدية للمشاريع التي يجوز للعضو أن يقدمها خلال دورة مشاريع معينة كما يجوز للمجلس أن ينهي [بتصويت خاص] رعايته لأي نشاط تمهيدي لمشروع أو لأي مشروع عقب النظر في تقرير المدير التنفيذي.

## المادة ٢٦

### اللجان والهيئات الفرعية

[يجوز للمجلس أن ينشئ ما يراه ملائماً وضرورياً من اللجان والهيئات الفرعية الأخرى للاضطلاع بمهام المنظمة. وتكون هذه الهيئات الفرعية مسؤولة أمام المجلس وتعمل تحت إشرافه. ويقرر المجلس نطاق وأساليب عمل جميع الهيئات الفرعية.]

١- تنشأ بمقتضى هذا اللجان التالية بوصفها لجان المنظمة:

(أ) لجنة الإدارة المالية؛

- (ب) لجنة إعادة التشجير وإدارة الغابات؛
- (ج) لجنة المعلومات الاقتصادية والمعلومات عن الأسواق والصناعة الحراجية؛
- (د) أي لجان أخرى يرى المجلس أنها ملائمة وضرورية.
- ٢- يجوز للمجلس أن يجل [بتصويت خاص،] ما يراه ملائماً وضرورياً من اللجان والهيئات الفرعية الأخرى.
- ٣- يحدد المجلس نطاق وأساليب عمل اللجان والهيئات الفرعية.
- ٤- يفتح باب الاشتراك في كل لجنة من اللجان أمام جميع الأعضاء.]
- ١- حذفت
- ٢- حذفت
- ٣- حذفت
- ٤- حذفت
- ٥- [تسدي اللجان والهيئات الفرعية المشورة وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن المشاريع وأنشطة المشاريع الخاصة بالمنظمة.]
- ٦- [يجوز للمجلس أن يحدد نطاق السياسة العامة والعمل التقني للجان والهيئات الفرعية في خطط العمل المتتابعة.]
- ٧- [حذفت]

#### المادة ٢٧

#### حذفت

#### الفصل الثامن

#### المادة ٢٨

#### العلاقة مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية

أُدمجت في المادة ١٤ .

## الفصل التاسع - الإحصاءات والدراسات والمعلومات

### المادة ٢٩

#### الإحصاءات والدراسات والمعلومات

١- يأذن المجلس للمدير التنفيذي بإقامة علاقات وثيقة مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المختصة والحفاظ عليها من أجل المساعدة في ضمان توافر بيانات ومعلومات حديثة وموثوق بها عن إنتاج وتجارة الأخشاب الاستوائية، بما في ذلك عن الاتجاهات والاختلافات في البيانات فضلاً عن معلومات ذات صلة عن الأخشاب غير الاستوائية وعن إدارة الغابات المنتجة للأخشاب. وتقوم المنظمة، بالتعاون مع هذه المنظمات، بما يعتبر لازماً لإدارة هذا الاتفاق من تجميع ومقارنة وتحليل ونشر هذه المعلومات.

٢- تسهم المنظمة في الجهود الرامية إلى توحيد وتنسيق التقارير الدولية عن المسائل ذات الصلة بالغابات مع تجنب التداخل والازدواجية في جمع البيانات من المنظمات المختلفة.

٣- يقوم الأعضاء، إلى أكمل مدى ممكن لا يتعارض مع تشريعاتهم الوطنية وفي غضون الفترة الزمنية التي يحددها المدير التنفيذي، بتقديم إحصاءات ومعلومات عن الأخشاب وتجارتها والأنشطة الهادفة إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات المنتجة للأخشاب فضلاً عما يطلبه المجلس من معلومات أخرى ذات صلة. ويبت المجلس في نوع المعلومات التي يتعين تقديمها بموجب هذه الفقرة وفي الشكل الذي يتعين تقديمها به.

٣ مكرراً - يسعى المجلس إلى تعزيز الكفاءة التقنية للبلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان الأعضاء النامية، بناء على طلبها، من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإحصاءات والتقارير التي يتعين تقديمها بموجب هذا الاتفاق.

[٤- إذا لم يقدم أحد الأعضاء الإحصاءات والمعلومات المطلوبة بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة في غضون الفترة التي حددها المجلس ولم يقدم تفسيراً مرضياً لهذا التأخير، يتخذ المجلس تدابير من بينها تعليق حقوق هذا العضو في التصويت إلى حين انتهائه من تقديم الإحصاءات والمعلومات المطلوبة. وبعد سبعة أشهر ينظر المجلس أيضاً في تعليق حقوقه في تقديم مقترحات بالأنشطة التمهيدية للمشاريع وبالمشاريع وفي حرمانه من الاشتراك في عمليات صنع القرارات بالمجلس إلى حين انتهائه من تقديم الإحصاءات والمعلومات المطلوبة.]

[٤ نص بديل - إذا لم يقدم أحد الأعضاء الإحصاءات والمعلومات المطلوبة بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة ولم يلتمس أيضاً المساعدة في جميع المعلومات بموجب الفقرة ٣، يتخذ المجلس التدابير اللازمة حسب الاقتضاء (بما في ذلك تعليق حقوق هذا العضو في التصويت).]

٥- حذفت

اقترحت بعض الوفود النظر في نقل الفقرة ٥ إلى المادة ٣٢.

٦- يضع المجلس ترتيبات لإجراء أي دراسات مناسبة لاتجاهات الأسواق الدولية للأخشاب ومشاكلها في الأجلين القصير والطويل وللتقدم المحرز نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات المنتجة للأخشاب.

### المادة ٣٠

#### التقرير والاستعراض السنويان

- ١- ينشر المجلس تقريراً سنوياً عن أنشطته وما يراه مناسباً من معلومات أخرى.
- ٢- يقوم المجلس سنوياً باستعراض وتقييم ما يلي:
  - (أ) الحالة الدولية للأخشاب؛
  - (ب) العوامل والقضايا والتطورات الأخرى التي تعتبر وثيقة الصلة بتحقيق أهداف هذا الاتفاق.
- ٣- يُضطلع بالاستعراض في ضوء ما يلي:
  - (أ) المعلومات المقدمة من الأعضاء فيما يتعلق بإنتاج الأخشاب وتجارها وتوريدها ومخزونها واستهلاكها وأسعارها على الصعيد الوطني؛
  - (ب) البيانات الإحصائية والمؤشرات المحددة الأخرى المقدمة من الأعضاء حسب طلب المجلس؛
  - (ج) المعلومات المقدمة من الأعضاء عن التقدم المحرز نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات المنتجة للأخشاب لديهم؛
  - (د) أي معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع قد تُتاح للمجلس إما مباشرة أو عن طريق المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية.
- (هـ) المعلومات المقدمة من الأعضاء عن التقدم المحرز نحو إنشاء آليات للمراقبة والإبلاغ عن [قطع الأخشاب الاستوائية وما يتصل بذلك من تجارة في تلك الأخشاب والمنتجات من غير الأخشاب] [ووارداتها] بصورة غير قانونية. ]
- ٤- يقوم المجلس بتشجيع تبادل الآراء فيما بين البلدان الأعضاء بشأن ما يلي:
  - (أ) حالة الإدارة المستدامة للغابات المنتجة للأخشاب وما يتصل بها من مسائل في البلدان الأعضاء؛
  - (ب) تدفقات الموارد والاحتياجات الخاصة بما فيما يتصل بالأهداف والمعايير والمبادئ التوجيهية التي تحددها المنظمة.

٥- يسعى المجلس، عند الطلب، إلى تعزيز القدرة التقنية للبلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان الأعضاء النامية، للحصول على البيانات الضرورية لتقاسم المعلومات على نحو وافٍ، بما في ذلك تقديم الموارد اللازمة لتوفير التدريب والتسهيلات للأعضاء.

٦- تُدرج نتائج هذا الاستعراض في التقارير المتعلقة بمداولات المجلس.

### الفصل العاشر - مسائل متنوعة

المادة ٣١ (٣٢ الأصلية)

الشكاوى والمنازعات

١- يبذل الأعضاء خلال مدة هذا الاتفاق قصارى جهودهم ويتعاونون في تعزيز تحقيق أهدافه وتجنب أي إجراء يتعارض مع هذه الأهداف.

٢- يتعهد الأعضاء بقبول وتنفيذ قرارات المجلس بمقتضى أحكام هذا الاتفاق وعليهم أن يمتنعوا عن تنفيذ التدابير التي يترتب عليها تقييد هذه القرارات أو مخالفتها.

المادة ٣٢ (٣٣ الأصلية)

الإعفاء من الالتزامات

١- يجوز للمجلس [بتصويت خاص] أن يعفي، عند الاقتضاء، من أي التزام بموجب هذا الاتفاق، بسبب ظروف استثنائية أو حالة طوارئ أو قوة قاهرة، غير منصوص عليها صراحة في هذا الاتفاق، إذا اقتنع المجلس بالتفسير المقدم من ذلك العضو فيما يتصل بالأسباب التي تمنعه من الوفاء بالالتزام.

٢- يذكر المجلس صراحة، عند منح الإعفاء لعضو ما بموجب الفقرة ١ من هذه المادة، الأحكام والشروط التي استند إليها في إعفاء العضو من هذا الالتزام ومدة هذا الإعفاء والأسباب التي أدت إلى منحه له.

المادة ٣٣ (٣١ الأصلية)

الشكاوي والمنازعات

يجوز لأي عضو أن يقدم إلى المجلس أية شكوى مؤدها عدم وفاء أي عضو بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق وأية منازعة تتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق. وتكون القرارات التي يتخذها المجلس بشأن هذه المسائل بتوافق الآراء، بصرف النظر عن أي حكم آخر في هذا الاتفاق، كما أنها تكون نهائية وملزمة.

### [المادة ٣٤]

#### التدابير التفاضلية والتصحيحية والخاصة

١- يجوز للأعضاء من البلدان النامية المستوردة التي تتأثر مصالحها سلباً بسبب تدابير متخذة بمقتضى هذا الاتفاق أن يقدموا طلباً إلى المجلس لاتخاذ تدابير تفاضلية وتصحيحية مناسبة. وينظر المجلس في اتخاذ التدابير المناسبة وفقاً للفقرتين ٣ و ٤ من الفرع "ثالثاً" من قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣(د-٤).

٢- يجوز للأعضاء من فئة أقل البلدان نمواً حسب تعريف الأمم المتحدة لها أن يقدموا طلباً إلى المجلس لاتخاذ تدابير خاصة وفقاً للفقرة ٤ من الفرع "ثالثاً" من القرار ٩٣(د-٤) والفقرتين ٥٦ و ٥٧ من إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات. [

### المادة ٣٥

#### [الاستعراض

يجوز للمجلس أن يستعرض [نطاق] [أهداف] هذا الاتفاق بعد [...] سنوات من بدء نفاذه.]

### المادة ٣٦

#### عدم التمييز

ليس في هذا الاتفاق ما يميز استخدام تدابير تقيد أو تمنع التجارة الدولية في الأخشاب ومنتجات الأخشاب وبخاصة ما يتعلق منها باستيراد الأخشاب ومنتجات الأخشاب والاستفادة منها.

#### الفصل الحادي عشر - أحكام ختامية

### المادة ٣٧

#### الوديع

يعين الأمين العام للأمم المتحدة بمقتضى هذا وديعاً لهذا الاتفاق.

### المادة ٣٨

#### التوقيع والتصديق والقبول والموافقة

١- يفتح باب التوقيع على هذا الاتفاق في مقر الأمم المتحدة اعتباراً من [سنة أسابيع بعد اعتماده] وحتى شهر واحد بعد تاريخ بدء نفاذه أمام الحكومات المدعوة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على اتفاق يخلف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤.

٢- يجوز لأي حكومة مشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة:

(أ) أن تعلن، وقت توقيعها على هذا الاتفاق، أنها بتوقيعها المذكور تعبر عن ارتضاءها الالتزام بهذا الاتفاق (توقيع نهائي)؛ أو

(ب) أن تصدق على هذا الاتفاق أو تقبله أو توافق عليه، بعد توقيعها عليه، عن طريق إيداع صك بهذا المعنى لدى الوديع.

[٣- عند توقيع أو تصديق موافقة الجماعة الأوروبية على هذا الاتفاق أو انضمامها إليه بالأصالة عن نفسها أو بالنيابة عن الدول الأعضاء فيها، لا يجوز لأي دولة عضو في الجماعة التوقيع أو التصديق أو الموافقة على هذا الاتفاق أو الانضمام إليه بصورة فردية.]

### المادة ٣٩ الانضمام

١- يكون باب الانضمام إلى هذا الاتفاق مفتوحاً أمام حكومات جميع الدول وفق الشروط التي يقرها المجلس، والتي تتضمن أجلاً زمنياً لإيداع صكوك الانضمام. ويقوم المجلس بإبلاغ الوديع بهذه الشروط، على أنه يجوز للمجلس منح تمديدات زمنية للحكومات التي يتعذر عليها الانضمام في حدود الأجل الزمني المحدد في شروط الانضمام.

[١ مكرراً - عند انضمام الجماعة الأوروبية إلى هذا الاتفاق بالأصالة عن نفسها أو بالنيابة عن الدول الأعضاء فيها، لا يجوز لأي دولة عضو في الجماعة التوقيع أو التصديق أو الموافقة على هذا الاتفاق أو الانضمام إليه بصورة فردية.]

٢- يتم الانضمام بإيداع صك الانضمام لدى الوديع.

### المادة ٤٠ الإخطار بالتطبيق المؤقت

يجوز لحكومة موقعة تعتزم التصديق على هذا الاتفاق أو قبوله أو الموافقة عليه، أو لحكومة حدد المجلس بالنسبة لها شروط الانضمام ولكنها لم تستطع بعد إيداع صكها، أن تقوم في أي وقت بإخطار الوديع بأنها ستطبق هذا الاتفاق مؤقتاً [وفقاً لقوانينها وأنظمتها] إما عند بدء نفاذه وفقاً للمادة ٤١ أو في تاريخ محدد إذا كان الاتفاق نافذاً بالفعل.

## [المادة ٤١]

### بدء النفاذ

[١-] يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بصفة نهائية في [١ شباط/فبراير ١٩٩٥] أو في أي تاريخ لاحق إذا قامت ١٢ حكومة من حكومات البلدان المنتجة تحوز ما لا يقل عن ٥٥ في المائة من مجموع الأصوات حسبما هو مبين في المرفق ألف من هذا الاتفاق، و١٦ حكومة من حكومات البلدان المستهلكة تحوز ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من مجموع الأصوات حسبما هو مبين في المرفق باء من هذا الاتفاق، بالتوقيع على هذا الاتفاق بصفة نهائية أو بالتصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٣٨ أو بالمادة ٣٩.

١- نص بديل - يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بعد [...] يوماً من تاريخ توقيع حكومات [...] دولة بصفة نهائية على هذا الاتفاق أو من قيامها بإيداع صك تصديقها عليه أو قبولها له أو موافقتها عليه أو انضمامها إليه رهناً بتحقيق التوازن [...] بين الدول المنتجة والدول المستهلكة.

٢- إذا لم يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بصفة نهائية في [١ شباط/فبراير ١٩٩٥]، يبدأ نفاذه بصفة مؤقتة في ذلك التاريخ أو أي تاريخ في غضون الأشهر الستة اللاحقة إذا قامت ١٠ حكومات من حكومات البلدان المنتجة تحوز ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مجموع الأصوات حسبما هو مبين في المرفق ألف من هذا الاتفاق و١٤ حكومة من حكومات البلدان المستهلكة تحوز ما لا يقل عن ٦٥ في المائة من مجموع الأصوات حسبما هو مبين في المرفق باء من هذا الاتفاق، بالتوقيع على هذا الاتفاق بصفة نهائية أو بالتصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٣٨ أو بإخطار الوديع بمقتضى المادة ٤٠ بأنها ستطبق هذا الاتفاق مؤقتاً.

٣- إذا لم تُستوف شروط بدء النفاذ بموجب الفقرة ١ أو الفقرة ٢ من هذه المادة في [١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥]، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة الحكومات التي وقعت على هذا الاتفاق بصفة نهائية أو صدقت عليه أو قبلته أو وافقت عليه عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٣٨، أو أخطرت الوديع بأنها ستطبق هذا الاتفاق مؤقتاً، إلى عقد اجتماع في أقرب وقت ممكن عملياً لكي تقرر ما إذا كانت ستضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ بصفة مؤقتة أو نهائية فيما بينها كلياً أو جزئياً. ويجوز للحكومات التي تقرر وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ بصفة مؤقتة فيما بينها أن تجتمع من وقت إلى آخر لاستعراض الحالة وأن تقرر ما إذا كان هذا الاتفاق سيوضع موضع التنفيذ بصفة نهائية فيما بينها.

٤- يبدأ نفاذ هذا الاتفاق، بالنسبة إلى أي حكومة لم تقم بإخطار الوديع بمقتضى المادة ٤٠ بأنها ستطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة وتقوم بإيداع صك تصديقها عليه أو قبولها له أو موافقتها عليه أو انضمامها له بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق، في تاريخ الإيداع المذكور.

٥- يقوم المدير التنفيذي للمنظمة بالدعوة إلى انعقاد المجلس في أقرب وقت ممكن بعد بدء نفاذ هذا [الاتفاق].

## المادة ٤٢ التعديلات

- ١ - يجوز للمجلس [، بتصويت خاص،] أن يوصي الأعضاء بإدخال تعديل على هذا الاتفاق.
- ٢ - يحدد المجلس تاريخاً يخطر فيه الأعضاء الوديع بقبولهم التعديل.
- ٣ - يبدأ سريان مفعول أي تعديل بعد ٩٠ يوماً من استلام الوديع الإخطارات قبول من أعضاء يمثلون على الأقل ثلثي الأعضاء من البلدان المنتجة ويستأثرون بما لا يقل عن [٧٥] في المائة من أصوات الأعضاء من البلدان المنتجة، ومن أعضاء يمثلون على الأقل ثلثي الأعضاء من البلدان المستهلكة ويستأثرون بما لا يقل عن [٧٥] في المائة من أصوات الأعضاء من البلدان المستهلكة.
- ٤ - بعد أن يقوم الوديع بإبلاغ المجلس بأنه قد تم استيفاء شروط بدء سريان مفعول التعديل، وعلى الرغم من أحكام الفقرة ٢ من هذه المادة المتعلقة بالتاريخ الذي يحدده المجلس، يظل من الجائز للعضو أن يخطر الوديع بقبوله التعديل، شريطة تقديم هذا الإخطار قبل بدء سريان مفعول التعديل.
- ٥ - أي عضو لم يقدم إخطاراً بقبول أي تعديل بحلول التاريخ الذي يبدأ فيه سريان مفعول هذا التعديل يتوقف عن أن يكون طرفاً في هذا الاتفاق اعتباراً من ذلك التاريخ، ما لم يُنقح هذا العضو المجلس بأنه لم يستطع تقديم القبول في الوقت المحدد نظراً إلى صعوبات واجهها في إتمام إجراءاته الدستورية أو المؤسسية، وما لم يقرر المجلس أن يمدد لذلك العضو الفترة المحددة لقبول التعديل. ولا يكون هذا العضو ملزماً بالتعديل قبل أن يقدم إخطاراً بقبوله.
- ٦ - إذا لم يتم استيفاء شروط سريان مفعول التعديل بحلول التاريخ الذي حدده المجلس وفقاً للفقرة ٢ من هذه المادة، يعتبر التعديل مسحوباً.

## المادة ٤٣ الانسحاب

- ١ - يجوز لأي عضو أن ينسحب من هذا الاتفاق في أي وقت بعد بدء نفاذه بتقديم إشعار خطي بالانسحاب إلى الوديع. وعلى هذا العضو أن يُعلم المجلس في الوقت نفسه بالإجراء الذي اتخذته.
- ٢ - يصبح الانسحاب نافذ المفعول بعد ٩٠ يوماً من استلام الوديع للإشعار.
- ٣ - لا يؤدي انسحاب أي عضو إلى إنهاء ما يترتب عليه من التزامات مالية [قائمة] تجاه المنظمة. بمقتضى هذا الاتفاق.

## المادة ٤٤ الاستبعاد

إذا قرر المجلس أن أياً من الأعضاء يخل بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق وقرر أيضاً أن هذا الإخلال يضعف إلى حد كبير تنفيذ هذا الاتفاق، جاز له [، بتصويت خاص،] أن يستبعد ذلك العضو من هذا الاتفاق. وعلى المجلس أن يخطر الوديع بذلك على الفور. وبعد مرور ستة أشهر على تاريخ قرار المجلس، يتوقف ذلك العضو عن أن يكون طرفاً في هذا الاتفاق.

## المادة ٤٥

تسوية الحسابات مع الأعضاء المنسحبين أو المستبعدين  
أو الأعضاء الذين لا يستطيعون قبول تعديل ما

- ١- يحدد المجلس أية تسوية للحسابات مع العضو الذي يتوقف عن أن يكون طرفاً في هذا الاتفاق بسبب:
  - (أ) عدم قبول تعديل أدخل على هذا الاتفاق بمقتضى المادة ٤٢؛ أو
  - (ب) الانسحاب من هذا الاتفاق بمقتضى المادة ٤٣؛ أو
  - (ج) الاستبعاد من هذا الاتفاق بمقتضى المادة ٤٤.
- ٢- يحتفظ المجلس بأي اشتراك أو تبرع يكون قد دفعه للحسابات المنشأة بموجب المادة ١٨ العضو الذي يتوقف عن أن يكون طرفاً في هذا الاتفاق.
- ٣- لا يحق لعضو توقف عن أن يكون طرفاً في هذا الاتفاق أي نصيب من حصيلة تصفية المنظمة أو موجوداتها الأخرى. كما أنه لا يجوز مطالبة هذا العضو بدفع أي جزء من العجز في المنظمة، إن وجد، عند انتهاء هذا الاتفاق.

## المادة ٤٦

مدة الاتفاق وتمديده وإنهاؤه

- ١- يظل هذا الاتفاق نافذاً لمدة [ثمانين] [عشر] سنوات بعد بدء نفاذه ما لم يقرر المجلس [، بتصويت خاص،] تمديد هذا الاتفاق أو إعادة التفاوض بشأنه أو إنهائه وفقاً لأحكام هذه المادة.
- ٢- يجوز للمجلس [، بتصويت خاص،] أن يقرر تمديد هذا الاتفاق [لفترتين] مدة كل منهما [ثلاث] [خمسة] سنوات.

- ٣- إذا تم، قبل انقضاء [فترة السنوات الأربع] المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة، أو قبل انقضاء فترة تمديد مشار إليها في الفقرة ٢ من هذه المادة، تبعاً للحالة، التوصل بالتفاوض إلى اتفاق جديد يحل محل هذا الاتفاق ولكنه لم يدخل بعد حيز النفاذ سواء بصفة نهائية أو مؤقتة، يجوز للمجلس [، بتصويت خاص،] تمديد هذا الاتفاق إلى أن يبدأ نفاذ الاتفاق الجديد بصفة مؤقتة أو نهائية.
- ٤- إذا تم التوصل بالتفاوض إلى اتفاق جديد وبدأ نفاذ الاتفاق الجديد خلال أي فترة تمديد لهذا الاتفاق بمقتضى الفقرة ٢ أو الفقرة ٣ من هذه المادة، ينتهي هذا الاتفاق بصيغته الممددة حال بدء نفاذ الاتفاق الجديد.
- ٥- يجوز للمجلس أن يقرر في أي وقت [، بتصويت خاص،] إنهاء هذا الاتفاق، ويسري مفعول هذا الإنهاء في التاريخ الذي يحدده المجلس.
- ٦- بالرغم من إنهاء هذا الاتفاق، يظل المجلس قائماً لفترة لا تتجاوز ١٨ شهراً للاضطلاع بتصفية المنظمة، بما في ذلك تسوية الحسابات، ويكون له، خلال تلك الفترة، ما قد يلزم من سلطات ووظائف لهذه الأغراض، رهناً بالقرارات ذات الصلة التي يتم اتخاذها [بتصويت خاص].
- ٧- يقوم المجلس بإخطار الوديع بأي قرار يُتخذ بمقتضى هذه المادة.

#### المادة ٤٧

##### التحفظات

لا يجوز إبداء تحفظات على أي حكم من أحكام هذا الاتفاق.

#### المادة ٤٨

##### أحكام تكميلية وانتقالية

- ١- هذا الاتفاق يخلف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤.
- ٢- يستمر نفاذ جميع الإجراءات المتخذة من جانب المنظمة أو أي من أجهزتها أو بالنيابة عنها بموجب الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٨٣ و/أو الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤ التي تكون نافذة في تاريخ بدء سريان هذا الاتفاق ولا يكون في شروطها ما ينص على انقضائها في ذلك التاريخ، ما لم يجر تغيير هذه الإجراءات بموجب أحكام هذا الاتفاق.

المرفق باء قائمة البلدان المستهلكة وتوزيع الأصوات لأغراض المادة ٤١	المرفق ألف قائمة بالبلدان المنتجة التي تتمتع بموارد الغابات الاستوائية و/أو المصدرة الصافية للأخشاب الاستوائية من حيث الحجم، وتوزيع الأصوات لأغراض المادة ٤١
١٣ ..... الاتحاد الروسي	١٤ ..... إكوادور
١٨ ..... أستراليا	١٧٠ ..... إندونيسيا
١٠ ..... أفغانستان	٢٨ ..... بابوا غينيا الجديدة
١١ ..... البحرين	١١ ..... باراغواي
١٠ ..... بلغاريا	١٣٣ ..... البرازيل
١٣ ..... الجزائر	١٠ ..... بنما
(٣٠٢) ..... الجماعة الأوروبية	٢١ ..... بوليفيا
٢٥ ..... إسبانيا	٢٥ ..... بيرو
٢٥ ..... ألمانيا	٢٠ ..... تايلند
١٣ ..... آيرلندا	٩ ..... ترينيداد وتوباغو
٣٥ ..... إيطاليا	٢٣ ..... توغو
١٨ ..... البرتغال	٢٣ ..... جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٦ ..... بلجيكا/لكسمبرغ	٩ ..... الجمهورية الدومينيكية
١١ ..... الدانمرك	٢٣ ..... زائير
٤٤ ..... فرنسا	٩ ..... السلفادور
٤٢ ..... المملكة المتحدة	٢٣ ..... غابون
٤٠ ..... هولندا	٢٣ ..... غانا
١٣ ..... اليونان	١٤ ..... غيانا
٩٧ ..... جمهورية كوريا	٢٣ ..... غينيا الاستوائية
١١ ..... سلوفاكيا	٢٥ ..... الفلبين
١٠ ..... السويد	١٠ ..... فتويلا
١١ ..... سويسرا	٢٣ ..... الكاميرون
١٠ ..... شيلي	٢٣ ..... كوت ديفوار
٣٦ ..... الصين	٩ ..... كوستاريكا
١٠ ..... فنلندا	٢٤ ..... كولومبيا
١٢ ..... كندا	٢٣ ..... الكونغو
١٤ ..... مصر	٢٣ ..... ليبيريا
١٠ ..... النرويج	١٣٩ ..... ماليزيا
١١ ..... النمسا	١٤ ..... المكسيك
١٠ ..... نيبال	٣٣ ..... ميانمار
١٠ ..... نيوزيلندا	٣٤ ..... الهند
٥١ ..... الولايات المتحدة الأمريكية	٩ ..... هندوراس
٣٢٠ ..... اليابان	١٠٠٠ ..... المجموع
١٠٠٠ ..... المجموع	

المرفق الأول  
عدد الحسابات المالية ووظائفها (كما أعدتها اللجنة التحضيرية الثانية)

نموذج ١ (الحالي)

الخيارات الواردة في الجدول	الموضوع	الحساب
الاشتراكات محددة على أساس الميزانية الموافق عليها	حجم الحساب	الحساب الإداري
مقررة (على أساس الأصوات)	نوع الاشتراكات	
جميع الأعضاء	مَن الذي يدفعها	
السياسة العامة والمشاريع	الهدف	الحساب الخاص
لا يوجد حجم محدد	حجم الحساب	
طوعية (مخصصة)	نوع الاشتراكات	
المستهلكون	مَن الذي يدفعها	
المشاريع الرامية إلى تحقيق هدف المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية لعام ٢٠٠٠ (د)	الهدف	صندوق شراكة بالي
لا يوجد حجم محدد	حجم الحساب	
• ٥٠ في المائة من الفوائد المتحصلة من الموارد الطوعية للحساب الخاص	نوع الاشتراكات	
• المساهمات المقدمة على أساس طوعي (غير مخصصة)	مَن الذين يدفعها	
المستهلكون (بصورة مباشرة أو غير مباشرة)		

النموذج ٢

الخيارات الواردة في الجدول	الموضوع	الحساب
الاشتراكات محددة على أساس الميزانية الموافق عليها	حجم الحساب	الحساب الإداري
اشتراكات مقررة	نوع الاشتراكات	
جميع الأعضاء	مَن الذي يدفعها	
السياسة العامة والمشاريع (أموال غير مخصصة)	الهدف	الحساب الخاص
لم يجدد بعد	حجم الحساب	
اشتراكات مقررة	نوع الاشتراكات	
جميع البلدان الأعضاء المستهلكة المتقدمة	مَن الذي يدفعها	

النموذج ٣

الخيارات الواردة في الجدول	الموضوع	الحساب
الاشتراكات محددة على أساس الميزانية الموافق عليها	حجم الحساب	الحساب الإداري
مقررة (على أساس الأصوات)	نوع الاشتراكات	
جميع الأعضاء	مَن الذي يدفعها	

الخيارات الواردة في الجدول	الموضوع	الحساب
تطوير الأنشطة المتعلقة بالسياسة العامة المحددة في "برنامج العمل لفترة الستين"	الهدف	برنامج العمل
الحد الأقصى محدد	حجم الحساب	
اشتراكات مقرر (على أساس الناتج المحلي الإجمالي)	نوع الاشتراكات	
<ul style="list-style-type: none"> <li>جميع الأعضاء</li> <li>جميع الأعضاء فيما عدا أقل البلدان نمواً</li> <li>البلدان المستهلكة المتقدمة وحدها</li> </ul>	من الذي يدفعها	
المشاريع	الهدف	الحساب الخاص
لا يوجد حجم محدد	حجم الحساب	
طوعية (مخصصة)	نوع الاشتراكات	
المستهلكون	من الذين يدفعها	
المشاريع الرامية إلى تحقيق هدف المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية لعام ٢٠٠٠ (د)	الهدف	صندوق شراكة بالي
لا يوجد حجم محدد	حجم الحساب	
<ul style="list-style-type: none"> <li>٥٠ في المائة من الفوائد المتحصلة من الموارد الطوعية للحساب الخاص</li> <li>المساهمات المقدمة على أساس طوعي (غير مخصصة)</li> </ul>	نوع الاشتراكات	
المستهلكون (بصورة مباشرة أو غير مباشرة)	من الذي يدفعها	

#### النموذج ٤

الخيارات الواردة في الجدول	الموضوع	الحساب
الاشتراكات المحددة على أساس الميزانية الموافق عليها	حجم الحساب	الحساب الإداري
مقرر (على أساس الأصوات)	نوع الاشتراكات	
جميع الأعضاء	من الذي يدفعها	
تطوير الأنشطة المتعلقة بالسياسة العامة المحددة في "برنامج العمل لفترة الستين"	الهدف	برنامج العمل
الحد الأقصى محدد	حجم الحساب	
اشتراكات مقرر (على أساس الناتج المحلي الإجمالي)	نوع الاشتراكات	
<ul style="list-style-type: none"> <li>جميع الأعضاء</li> <li>جميع الأعضاء باستثناء أقل البلدان نمواً</li> <li>البلدان المستهلكة المتقدمة وحدها</li> </ul>	من الذي يدفعها	
المشاريع (أموال غير مخصصة)	الهدف	الحساب الخاص
لم يُحدد بعد	حجم الحساب	
المقررة (لم تحدد المعايير بعد)	نوع الاشتراكات	
المستهلكون	من الذين يدفعها	

-----